



كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآي ئيتتجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٥/تحدادية/اعلام/٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن وعاد هاتف جبار المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : (ي. ك. ي) وكيله المحامي (ع. س. س) .

المدعى عليها : (هـ. أ. ع) وكيلتها المحامية (آ. م. ك) .

الإدعاء:

ادعى المدعي بأن المدعى عليها أقامت الدعوى عليه في محكمة الأحوال الشخصية في أبي الخصب تطلب فيها التعويض عن الطلاق التعسفي ، وحيث أن المادة (٣/٣٩) من قانون الأحوال الشخصية تتعارض وتتناقض مع ثوابت وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما ورد في المادة الأولى من الدستور ، فإن المدعى يطعن بعدم دستورية المادة (٣/٣٩) من قانون الأحوال الشخصية ، وبعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا ، وتعيين موعد للمرافعة لم يحضر أطرافها رغم التبليغ وحيث أن النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ أجاز للمحكمة النظر بالدعوى بغياب الخصوم إذا كانت جاهزة لحسمها، وحيث أنها جاهزة للحسم افهم ختام المرافعة وافهم القرار علناً.

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعى يطعن بعدم دستورية المادة (٣/٣٩) من قانون الأحوال الشخصية ، وحيث أن الدعوى أقيمت على المدعى عليها زوجة المدعى ، وحيث لاتصح خصومة المدعى عليها لأن الطعن تضمن عدم دستورية نص تشريعي . وأن من شروط المدعى عليه لكي يكون خصماً في الدعوى أن يترتب على إقراره حكم بتقدير صدور إقرار منه وأن يكون محكوماً أو ملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى عملاً بحكم المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية المعدل ، وأن المدعى عليها لا تملك مثل هذا الحق، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التعويض عن الطلاق التعسفي لا يتعارض مع



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

ثوابت الإسلام لأنه يشكل تعويضاً للزوجة جراء الضرر الذي أصابها جراء الطلاق التعسفي ،
وفيه جبر للضرر ، وللسببين الواردين في أعلاه فإن دعوى المدعي (ي. ك. ي) تكون
موجبة للرد ، عليه قرر ردها وتحميل المدعي مصاريفها كافة وأتعاب محاماة لوكيلة المدعي
عليها المحامية (آ. م) مبلغاً قدره مائة ألف دينار وصدر الحكم باتاً استناداً للمادة (٥/ثانياً)
من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وافهم عنناً في
٢٠١٤/١٢/٢.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

العضو
عاد هاتف جبار

مس
الدعوى